

## للسنة الثالثة على التوالي «المركزي» يطرح مبادرة البعثات الدراسية للكويتيين للحصول على الماجستير



د. محمد الهاشلي

صرح محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية، د. محمد الهاشلي بأن بنك الكويت المركزي، وبالتعاون مع البنوك الكويتية، قد طرح للسنة الثالثة على التوالي مبادرة تتمثل في برنامج بعثات دراسية للكويتيين لإيفادهم للحصول على درجة الماجستير في تخصصات التمويل، الاقتصاد، المحاسبة، وإدارة الأعمال، من أفضل الجامعات في العالم.

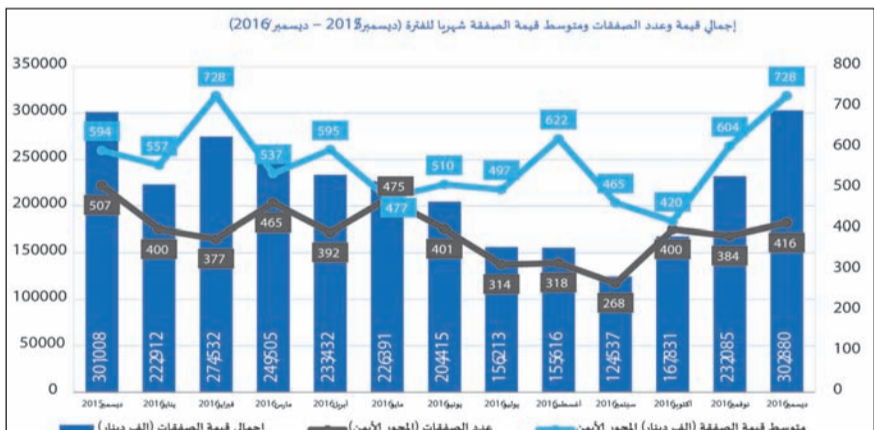
وأشار إلى أنه تنفيذاً لهذه المبادرة فقد تم تشكيل لجنة تضم أعضاء من بنك الكويت المركزي، والبنوك الكويتية التقليدية والإسلامية، حيث قامت بإعداد لهذا البرنامج وبإشراف معهد الدراسات المصرفية بتنفيذه ومتابعته والإشراف عليه. وأوضح أن اللائحة الخاصة بهذا البرنامج، والتي تشمل على التفاصيل الخاصة بشروط وضوابط الاستفادة منه، منشورة على الموقع الإلكتروني لمعهد الدراسات المصرفية، وأنه بإمكان الكويتيين من حملة الشهادة الجامعية الراغبين في الاستفادة من هذا البرنامج الإطلاع على هذه التفاصيل ومدى انطباق شروطها عليهم، وتقديم الطلبات وذلك اعتباراً من اليوم الأحد 15 يناير حتى

يوم الخميس الموافق 1 يونيو 2017، وأكد عدم وجود أي شروط في البرنامج تلزم المرشحين لتلك البعثات، بعد تخرجهم وحصولهم على درجة الماجستير، بالعلم في القطاع المصرفي أو بنك الكويت المركزي، حيث أن لهؤلاء المبتعثين حرية العمل في أي مؤسسة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. ويأتي هذا الخيار انطلاقاً من أن هذه المبادرة موجهة لتنمية قدرات الكوادر الوطنية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت وفي جميع القطاعات.

يوقد المبيعات بارتفاع شهري في ديسمبر بـ 47% (الدولي): 2,5 مليار دينار المبيعات العقارية في 2016 بتراجع سنوي 26%

## «التجاري» يوقد المبيعات بارتفاع شهري في ديسمبر بـ 47% (الدولي): 2,5 مليار دينار المبيعات العقارية في 2016 بتراجع سنوي 26%

الرتبة	الشهر والسنة	إجمالي قيمة الصفقات (مليون دينار)	عدد الصفقات	متوسط قيمة الصفقة (الف دينار)
1	ديسمبر 2013	449.1	721	622.9
2	ديسمبر 2014	398.4	761	523.5
3	ديسمبر 2012	394.9	1038	380.4
4	ديسمبر 2007	362.3	948	382.2
5	ديسمبر 2010	307.7	638	482.3
6	ديسمبر 2011	302.8	416	728.0
7	ديسمبر 2015	301.0	507	593.7
8	ديسمبر 2009	186.8	682	273.9
9	ديسمبر 2011	168.5	612	275.3
10	ديسمبر 2008	145.1	606	239.4



بالمقارنة مع 1782 ديناراً للمتر المربع الواحد، وبلغ متوسط سعر المتر المربع الواحد نحو 3839 ديناراً في القطاع التجاري خلال الشهر.

657 ديناراً للمتر المربع الواحد، فيما سجل المتوسط الإجمالي لسعر المتر المربع في القطاع الاستثماري ارتفاعاً بنحو 9% على أساس شهري ليبلغ

## 92 مليون دينار مبيعات «السكني» خلال ديسمبر بنمو شهري 23%

في الوقت الذي سجل تراجعاً على أساس سنوي وبنحو 10% حيث سجلت 302 صفقة خلال ديسمبر 2016 في القطاع السكني، فيما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة نحو 305 آلاف ديناراً مرتفعاً عن الأخير بنحو 5% على أساس سنوي، إلا أنه يبقى أقل من مستويات العام الماضي بنحو 22%.

قال تقرير الدولي ان مبيعات القطاع السكني بلغت 92 مليون دينار خلال شهر ديسمبر من عام 2016، مرتفعة بنسبة 23% على أساس شهري، إلا أنها بقيت أقل من مستوياتها المسجلة في الشهر المقابل من عام 2015 وبنحو 30%، فيما ارتفع مؤشر عدد الصفقات في القطاع السكني بنحو 18% على أساس شهري،

## 42% تراجع سنوي للاستثماري.. رغم ارتفاعها الشهر الماضي بـ 18%

نحو 102 صفقة، متراجعا بنسبة 9% على أساس شهري وبنحو 34% على أساس سنوي، وفي المقابل فقد ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري بنحو 29% على أساس شهري ليبلغ نحو 668 ألف دينار للصفقة الواحدة، إلا أنه بقي متراجعا على أساس سنوي وبنسبة 12%.

أشار تقرير الدولي الى ارتفاع مبيعات القطاع الاستثماري بـ 18% على أساس شهري لتبلغ 68 مليون دينار، لتسجل تراجعاً بنحو 42% على أساس سنوي عند مقارنتها بمستويات شهر ديسمبر من عام 2015، فيما تراجع مؤشر عدد الصفقات المنفذة في القطاع خلال الشهر ليبلغ

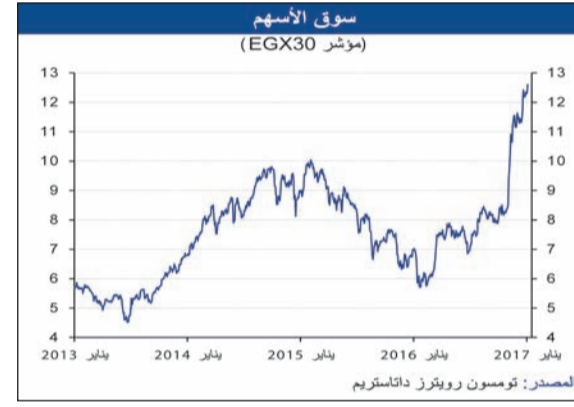
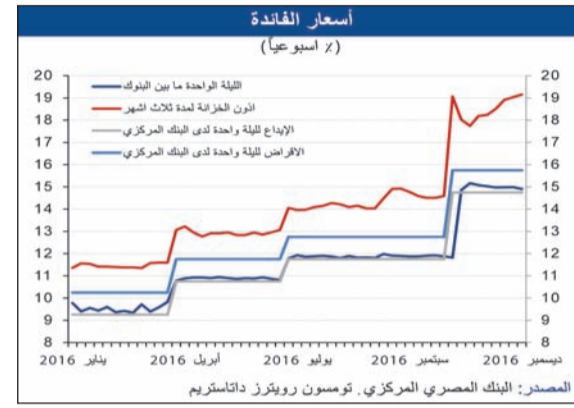
## مبيعات «التجاري» تتضاعف مرتين خلال ديسمبر

التجاري 12 صفقة، أقل من عدد الصفقات المسجلة في الشهر الماضي بصفقة واحدة، فيما بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع نحو 11,8 مليون دينار، هذا ولم تسجل أي صفقات في القطاعات العقارية الأخرى خلال الشهر.

تذكر تقرير الدولي ان القطاع التجاري قاد مبيعات السوق خلال شهر ديسمبر، حيث بلغت مبيعاته 142 مليون دينار، مرتفعاً بـ 47% على أساس شهري ومتضاعفاً بـ 42% عن مستوياته المسجلة في الشهر المقابل من عام 2015، ولقد سجلت في القطاع

## بفضل الإصلاحات الاقتصادية وقرض صندوق «النقد» الوطني: بين 4 و5% نمو متوقع للاقتصاد المصري

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان نمو الاقتصاد المصري شهد تباطؤاً ملحوظاً في العام 2016 بعد استمرار شح العملة وفشل قطاع السياحة في التعافي بعد أن عانى الكثير من تزعزع الأوضاع الأمنية، إلا أن السلطات قد بدأت بتخفيف جهودها بحلول نهاية العام لإعادة وتيرة النمو إلى مستويات جيدة، وبدأت الحكومة فعلاً باتخاذ العديد من الخطوات لتحقيق الإصلاح المرجو كتعويم العملة ورفع أسعار البنزين وقرض ضريبة القيمة المضافة في سعيها للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار، وموافقة صندوق النقد الدولي قد تفتح الطريق أمام المزيد من فرص التمويل والاستثمار التي من شأنها دفع عجلة النمو بين 4 و5% على المدى المتوسط.



ووفقاً للتقرير، فإن الاقتصاد قد يشهد ضعفاً في السياسة المالية والتجارية خلال العام 2017 أمر تنفيذ تلك الإصلاحات فور الذي حتما سيغرض العديد من الضغوطات على النمو والتي تتوقع أن يقابلها ارتفاع في الاستثمار الأجنبي والصادرات والسياحة، ومن المفترض أن يسهم تراجع الجنيه المحسوط وتعويمه في زيادة تنافسية الصادرات المصرية وقطاع السياحة، كما من شأن تراجع الجنيه جذب المستثمر الأجنبي للعودة إلى مصر، لاسيما مع وجود دعم حكومي فيما يخص تنفيذ العديد من الإصلاحات بالإضافة إلى تعهدات المستثمرين المتعددة بزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية.

وأشار التقرير إلى أنه ومع أي إصلاحات وعود تطلقها الحكومة ليد من وجود بعض المخاوف بشأن ما إذا تكثرت من تحقيقها حسب الخطة الزمنية المقترحة، ومن الطبيعي أن تحاول السلطات التقليل من حدة تضيقها للسياسة المالية والتجارية لتجنب الأثر السلبي على المدى القريب إلا أن التعهدات المالية والاستثمارية والدعم المقدم لمصر من قبل صندوق النقد الدولي جميعها سوف تكون رهن تطورات ملموسة في جدول الإصلاحات، وبين التقرير أن التعثر في التنفيذ سيؤثر سلباً على مصير هذا الدعم وعلى النمو كما سيفرض في الوقت ذاته

ضغوطات على الجنيه، كما انه من المتوقع أن يؤثر ذلك على الثقة بين مستثمري القطاع الخاص، من الضروري أن تسير الحكومة بحزم في سياساتها لخفض العجز المالي حتى لو جاء هذا الخفض بصورة تدريجية، وسيؤدي ذلك إلى تقليل الحاجة لتمويل العجز من خلال أدوات تمويلية محلية والتي بدورها سيساهم في تضيق السياسة المالية ودعم استقرار الجنيه.

ورأى التقرير ان التوقعات تشير إلى تباطؤ ملحوظ في العام 2016 بعد اعتدال وتيرة النمو في العام 2015، فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.6% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2016 من متوسط العام الماضي البالغ 3%.

وتشير جميع المؤشرات إلى ان النمو قد واصل ركوده خلال الربع الرابع، ومن المفترض أن يتحسن

في وقت لاحق من العام 2016، حيث من المتوقع أن يساهم في خفض نسبة التضخم إلى 4% من 5% في العام 2016، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية وقرض صندوق النقد الدولي.

وقال التقرير ان تراجع قطاع السياحة في مصر يعتبر أحد أهم أسباب التباطؤ في الاقتصاد المصري، إذ تأثر نشاط السياحة بصورة ملحوظة بعد حادثة إنزال الطائرة الروسية عند إقلاعها من مطار شرم الشيخ في أكتوبر من العام 2015، فقد جاءت هذه الحادثة في وقت عصيب للسياحة المصرية وسط محاولات للتعافي من التقلبات التي شهدتها نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية.

وتشير بيانات السياحة لشهر سبتمبر من العام 2016 إلى استمرار التراجع، فقد تراجع عدد الزائرين بواقع 41% على أساس سنوي وعدد الليالي بواقع 45% على أساس سنوي.

هنا ندافع عن هيئة مكافحة الفساد ولسنا في خصومة معها، ولكن، بعد 50 شهراً على إنشائها، كلف خلالها الخزينة العامة الكثير، كان الإنجاز لا شيء في مواجهة آفة الفساد، ورغم ذلك، إن أصبحت آلية تغيير إدارتها بهذه السهولة، وبيد نفس الحكومة، سوف تفقد الهيئة، وعلل المؤسسات المماثلة أي قيمة لها، فالأصل هو صيانة هيئة مثل هذه المؤسسات، هبة الهدف من مناقشتها، ومن قبل أعلى السلطات، هو إشغالها الدائم في الدفاع عن نفسها بدلاً من موقف هجومي لتحقيق غاياتها.

وفي فرنسا وفي إيطاليا، حكم بالسجن على رئيس جمهورية ورئيس وزراء، وفي كوريا الجنوبية وفي البرازيل، عزل رئيساً جمهورياً، وفي ألمانيا وبريطانيا عزل وزيراً دفاعاً لإتهامات غير مباشرة، كلهم اتهموا بالفساد، وليس في كل هذه الدول ما يسمى بـ «كلاب الحراسة» أو مؤسسات الرقابة بالعدد المتوافر في الكويت، ولكن، لديها منظومة قيم حميدة وحكومات متغيرة ورشيقة، والسبب في مثل هذه القسوة في تلك الدول، ليس انتقاماً من فاسد، وإنما إيمان حقيقي بأن المسؤولية تبدأ من فوق لتكون فيها عظة وقوة، وبأن التنمية والتقدم لا يمكن أن يبني على قواعد فاسدة، ومعالجته تبدأ من أعلى الهرم الإداري، بينما نعمل في الكويت على المبالغة

في وقت لاحق من العام 2016، حيث من المتوقع أن يساهم في خفض نسبة التضخم إلى 4% من 5% في العام 2016، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية وقرض صندوق النقد الدولي.

وقال التقرير ان تراجع قطاع السياحة في مصر يعتبر أحد أهم أسباب التباطؤ في الاقتصاد المصري، إذ تأثر نشاط السياحة بصورة ملحوظة بعد حادثة إنزال الطائرة الروسية عند إقلاعها من مطار شرم الشيخ في أكتوبر من العام 2015، فقد جاءت هذه الحادثة في وقت عصيب للسياحة المصرية وسط محاولات للتعافي من التقلبات التي شهدتها نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية.

وتشير بيانات السياحة لشهر سبتمبر من العام 2016 إلى استمرار التراجع، فقد تراجع عدد الزائرين بواقع 41% على أساس سنوي وعدد الليالي بواقع 45% على أساس سنوي.

هنا ندافع عن هيئة مكافحة الفساد ولسنا في خصومة معها، ولكن، بعد 50 شهراً على إنشائها، كلف خلالها الخزينة العامة الكثير، كان الإنجاز لا شيء في مواجهة آفة الفساد، ورغم ذلك، إن أصبحت آلية تغيير إدارتها بهذه السهولة، وبيد نفس الحكومة، سوف تفقد الهيئة، وعلل المؤسسات المماثلة أي قيمة لها، فالأصل هو صيانة هيئة مثل هذه المؤسسات، هبة الهدف من مناقشتها، ومن قبل أعلى السلطات، هو إشغالها الدائم في الدفاع عن نفسها بدلاً من موقف هجومي لتحقيق غاياتها.

وقال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان نمو الاقتصاد المصري شهد تباطؤاً ملحوظاً في العام 2016 بعد استمرار شح العملة وفشل قطاع السياحة في التعافي بعد أن عانى الكثير من تزعزع الأوضاع الأمنية، إلا أن السلطات قد بدأت بتخفيف جهودها بحلول نهاية العام لإعادة وتيرة النمو إلى مستويات جيدة، وبدأت الحكومة فعلاً باتخاذ العديد من الخطوات لتحقيق الإصلاح المرجو كتعويم العملة ورفع أسعار البنزين وقرض ضريبة القيمة المضافة في سعيها للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار، وموافقة صندوق النقد الدولي قد تفتح الطريق أمام المزيد من فرص التمويل والاستثمار التي من شأنها دفع عجلة النمو بين 4 و5% على المدى المتوسط.

ووفقاً للتقرير، فإن الاقتصاد قد يشهد ضعفاً في السياسة المالية والتجارية خلال العام 2017 أمر تنفيذ تلك الإصلاحات فور الذي حتما سيغرض العديد من الضغوطات على النمو والتي تتوقع أن يقابلها ارتفاع في الاستثمار الأجنبي والصادرات والسياحة، ومن المفترض أن يسهم تراجع الجنيه المحسوط وتعويمه في زيادة تنافسية الصادرات المصرية وقطاع السياحة، كما من شأن تراجع الجنيه جذب المستثمر الأجنبي للعودة إلى مصر، لاسيما مع وجود دعم حكومي فيما يخص تنفيذ العديد من الإصلاحات بالإضافة إلى تعهدات المستثمرين المتعددة بزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية.

وأشار التقرير إلى أنه ومع أي إصلاحات وعود تطلقها الحكومة ليد من وجود بعض المخاوف بشأن ما إذا تكثرت من تحقيقها حسب الخطة الزمنية المقترحة، ومن الطبيعي أن تحاول السلطات التقليل من حدة تضيقها للسياسة المالية والتجارية لتجنب الأثر السلبي على المدى القريب إلا أن التعهدات المالية والاستثمارية والدعم المقدم لمصر من قبل صندوق النقد الدولي جميعها سوف تكون رهن تطورات ملموسة في جدول الإصلاحات، وبين التقرير أن التعثر في التنفيذ سيؤثر سلباً على مصير هذا الدعم وعلى النمو كما سيفرض في الوقت ذاته

ضغوطات على الجنيه، كما انه من المتوقع أن يؤثر ذلك على الثقة بين مستثمري القطاع الخاص، من الضروري أن تسير الحكومة بحزم في سياساتها لخفض العجز المالي حتى لو جاء هذا الخفض بصورة تدريجية، وسيؤدي ذلك إلى تقليل الحاجة لتمويل العجز من خلال أدوات تمويلية محلية والتي بدورها سيساهم في تضيق السياسة المالية ودعم استقرار الجنيه.

ورأى التقرير ان التوقعات تشير إلى تباطؤ ملحوظ في العام 2016 بعد اعتدال وتيرة النمو في العام 2015، فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.6% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2016 من متوسط العام الماضي البالغ 3%.

وتشير جميع المؤشرات إلى ان النمو قد واصل ركوده خلال الربع الرابع، ومن المفترض أن يتحسن

في وقت لاحق من العام 2016، حيث من المتوقع أن يساهم في خفض نسبة التضخم إلى 4% من 5% في العام 2016، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية وقرض صندوق النقد الدولي.

وقال التقرير ان تراجع قطاع السياحة في مصر يعتبر أحد أهم أسباب التباطؤ في الاقتصاد المصري، إذ تأثر نشاط السياحة بصورة ملحوظة بعد حادثة إنزال الطائرة الروسية عند إقلاعها من مطار شرم الشيخ في أكتوبر من العام 2015، فقد جاءت هذه الحادثة في وقت عصيب للسياحة المصرية وسط محاولات للتعافي من التقلبات التي شهدتها نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية.

وتشير بيانات السياحة لشهر سبتمبر من العام 2016 إلى استمرار التراجع، فقد تراجع عدد الزائرين بواقع 41% على أساس سنوي وعدد الليالي بواقع 45% على أساس سنوي.

هنا ندافع عن هيئة مكافحة الفساد ولسنا في خصومة معها، ولكن، بعد 50 شهراً على إنشائها، كلف خلالها الخزينة العامة الكثير، كان الإنجاز لا شيء في مواجهة آفة الفساد، ورغم ذلك، إن أصبحت آلية تغيير إدارتها بهذه السهولة، وبيد نفس الحكومة، سوف تفقد الهيئة، وعلل المؤسسات المماثلة أي قيمة لها، فالأصل هو صيانة هيئة مثل هذه المؤسسات، هبة الهدف من مناقشتها، ومن قبل أعلى السلطات، هو إشغالها الدائم في الدفاع عن نفسها بدلاً من موقف هجومي لتحقيق غاياتها.

وفي فرنسا وفي إيطاليا، حكم بالسجن على رئيس جمهورية ورئيس وزراء، وفي كوريا الجنوبية وفي البرازيل، عزل رئيساً جمهورياً، وفي ألمانيا وبريطانيا عزل وزيراً دفاعاً لإتهامات غير مباشرة، كلهم اتهموا بالفساد، وليس في كل هذه الدول ما يسمى بـ «كلاب الحراسة» أو مؤسسات الرقابة بالعدد المتوافر في الكويت، ولكن، لديها منظومة قيم حميدة وحكومات متغيرة ورشيقة، والسبب في مثل هذه القسوة في تلك الدول، ليس انتقاماً من فاسد، وإنما إيمان حقيقي بأن المسؤولية تبدأ من فوق لتكون فيها عظة وقوة، وبأن التنمية والتقدم لا يمكن أن يبني على قواعد فاسدة، ومعالجته تبدأ من أعلى الهرم الإداري، بينما نعمل في الكويت على المبالغة

في وقت لاحق من العام 2016، حيث من المتوقع أن يساهم في خفض نسبة التضخم إلى 4% من 5% في العام 2016، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية وقرض صندوق النقد الدولي.

وقال التقرير ان تراجع قطاع السياحة في مصر يعتبر أحد أهم أسباب التباطؤ في الاقتصاد المصري، إذ تأثر نشاط السياحة بصورة ملحوظة بعد حادثة إنزال الطائرة الروسية عند إقلاعها من مطار شرم الشيخ في أكتوبر من العام 2015، فقد جاءت هذه الحادثة في وقت عصيب للسياحة المصرية وسط محاولات للتعافي من التقلبات التي شهدتها نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية.

وتشير بيانات السياحة لشهر سبتمبر من العام 2016 إلى استمرار التراجع، فقد تراجع عدد الزائرين بواقع 41% على أساس سنوي وعدد الليالي بواقع 45% على أساس سنوي.

هنا ندافع عن هيئة مكافحة الفساد ولسنا في خصومة معها، ولكن، بعد 50 شهراً على إنشائها، كلف خلالها الخزينة العامة الكثير، كان الإنجاز لا شيء في مواجهة آفة الفساد، ورغم ذلك، إن أصبحت آلية تغيير إدارتها بهذه السهولة، وبيد نفس الحكومة، سوف تفقد الهيئة، وعلل المؤسسات المماثلة أي قيمة لها، فالأصل هو صيانة هيئة مثل هذه المؤسسات، هبة الهدف من مناقشتها، ومن قبل أعلى السلطات، هو إشغالها الدائم في الدفاع عن نفسها بدلاً من موقف هجومي لتحقيق غاياتها.

وفي فرنسا وفي إيطاليا، حكم بالسجن على رئيس جمهورية ورئيس وزراء، وفي كوريا الجنوبية وفي البرازيل، عزل رئيساً جمهورياً، وفي ألمانيا وبريطانيا عزل وزيراً دفاعاً لإتهامات غير مباشرة، كلهم اتهموا بالفساد، وليس في كل هذه الدول ما يسمى بـ «كلاب الحراسة» أو مؤسسات الرقابة بالعدد المتوافر في الكويت، ولكن، لديها منظومة قيم حميدة وحكومات متغيرة ورشيقة، والسبب في مثل هذه القسوة في تلك الدول، ليس انتقاماً من فاسد، وإنما إيمان حقيقي بأن المسؤولية تبدأ من فوق لتكون فيها عظة وقوة، وبأن التنمية والتقدم لا يمكن أن يبني على قواعد فاسدة، ومعالجته تبدأ من أعلى الهرم الإداري، بينما نعمل في الكويت على المبالغة

في وقت لاحق من العام 2016، حيث من المتوقع أن يساهم في خفض نسبة التضخم إلى 4% من 5% في العام 2016، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية وقرض صندوق النقد الدولي.

وقال التقرير ان تراجع قطاع السياحة في مصر يعتبر أحد أهم أسباب التباطؤ في الاقتصاد المصري، إذ تأثر نشاط السياحة بصورة ملحوظة بعد حادثة إنزال الطائرة الروسية عند إقلاعها من مطار شرم الشيخ في أكتوبر من العام 2015، فقد جاءت هذه الحادثة في وقت عصيب للسياحة المصرية وسط محاولات للتعافي من التقلبات التي شهدتها نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية.

التفاصيل الكاملة على موقع الانباء: www.alanba.com.kw

## «الشال»

## الأمل في التنمية والإصلاح باحترام تناسب المسؤولية طردياً مع السلطة التعامل الخاطيء مع «مكافحة الفساد» أبقاها مشلولة

مجلس أمناء الهيئة نتيجة تفوق مؤسسة الفساد

الإسراف في تكلفة شراء الود السياسي بات

في حكم المستحيل

الفساد والهدر أفتان

تدمران مستقبل أي بلد

قال تقرير الشال الاقتصادي ان ما بين التأسيس الأول للهيئة العامة لمكافحة الفساد في 2012/11/19، واليوم عن إحالة مجلس أمناء الهيئة إلى التقاعد أو تشكيل لجنة لتقصي حقائق أعماله، أي ما بين خيار تعطله بالضربة القاضية أو هزيمته بالنقاط في لغة الملاكمة، نحو 4 سنوات وشهرين، أو نحو 50 شهراً، بلغ خلالها مستوى الفساد أشده، رغم تعدد هيئات مكافحته، فيديوان المحاسبة والمراقبون المليون ولجنة حماية الأموال العامة والنيابة ولجنة حماية المال العام الأهلية، ميثاق رديفة لهيئة مكافحة الفساد. قبل نوفمبر 2012، عزلت الحكومة أغلبية أعضاء هيئة أسواق المال، وعطلت عملها بوضع سنوات ثمانية، وبعدها، أبطلت المحكمة الدستورية مجلسين للامة بسبب اختطاف إجرائية حكومية، وقبلها وبعدها فشلت كل خطط التنمية وكل سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي، رغم تخمة ووضامة تكلفة الاستشارات التي تلقها الحكومة.

إن في كل ما تقدم، وغيره كثير، كانت الحكومة هي المسؤولة، بينما تغير كل ما عداها وظلت ثابتة، فخطا الإجراء أو خطأ الاختبار من صنعها، وما لم تقترن السلطة بالمسؤولية، لا أمل في الاستقرار وإنجاز أي من هذه الهيئات، ولا جدوى من النصح والاستشارات. ولسنا

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان نمو الاقتصاد المصري شهد تباطؤاً ملحوظاً في العام 2016 بعد استمرار شح العملة وفشل قطاع السياحة في التعافي بعد أن عانى الكثير من تزعزع الأوضاع الأمنية، إلا أن السلطات قد بدأت بتخفيف جهودها بحلول نهاية العام لإعادة وتيرة النمو إلى مستويات جيدة، وبدأت الحكومة فعلاً باتخاذ العديد من الخطوات لتحقيق الإصلاح المرجو كتعويم العملة ورفع أسعار البنزين وقرض ضريبة القيمة المضافة في سعيها للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار، وموافقة صندوق النقد الدولي قد تفتح الطريق أمام المزيد من فرص التمويل والاستثمار التي من شأنها دفع عجلة النمو بين 4 و5% على المدى المتوسط.